

والصحيح اذا كان لا يقدر على مسكه . وقال الزاهد في الاصح
 ما لا يمكنه الامساك بالكلية **قول** الراجح . قال الزاهد
 الاصح انه ان لم يكن في مستنقع الماء تقدم غسل رجله
قول وليس على المرأة ان تنقص صفاتها وان لم يبلغ اصل
 الضفائر . قال في النايب وهو الاصح وفي البدائع وهو الاصح
 وفي الهداية وليس عليها بل واربها وهو الصحيح وفي الجامع
 للمصنف وهو المختار **قول** الغسل يوم الجمعة . قال
 في الهداية وهذا الغسل للصلاة عند ابي يوسف وهو الصحيح
قول غلب عليه غيره . قال القاضي ثم عند ابي يوسف تعتبر
 الغلبة من حيث الاجزالا من حيث اللون هو الصحيح وعلي
 قول محمد تعتبر الغلبة بتغيير اللون والطعم والريح ومثله
 في الهداية . وماء الزردج الصحيح انه منزلة ماء الوعفران
 ضر عليه في الهداية وهو اختيار الناطقي والسرخسي
قول والغدير والعظيم ظاهر الرواية يعتبر فيه الكبرياي
 المبني . قال الامام الزاهد في اصح حده ما لا يخلص بعضه
 الى بعض لظن النبي واجتهاده ولا ينافي المجهد فيه وهذا
 الاصح عند الاخرين وصاحب الغلبة والينايب وجماعة واحذ

ابو سليمان بعشر في عشر . وقال العتاي وصاحب الهداية
 الفتوى على هذا **قول** لا يقوي له دليل وقد
 قال الحاكم في المحضر . قال ابو عصمة كان محمد بن الحسن يوقت
 في ذلك بعشر في عشر ثم رجع الى قول ابي حنيفة . وقال
 لا وقت فيه شيئا فظاهر الرواية اولى والله اعلم .
 قال في الهداية والمعتبر في العتق ان يكون محال لا يخفى الاختيار
 وهو الصحيح . وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجنا
 الاخر اشارة الى انه يتنجس موضع الوقوع . وعن ابو يوسف
 لا يتنجس الا بظهور النجاسة فيه كالماء الجاري . وقال
 الزاهد في واختلفت الروايات والمشايخ في الوضوء من جانب
 الوقوع والفتوى على الجواز من جميع الجوانب **قول**
 وموت ما يعيش في الماء قال في الهداية وفي غير الماء
 قبل غير المتك يسفك لانعدام المعدن . وقبل الانسداد
 لعدم الدم وهو الاصح **قول** والماء المستعمل كل ما ازيل
 به حدث او استعمل في البدن على وجه القرية . قال ابو
 نصر الاقطع وهذا الذي ذكره هو الصحيح من مذهب ابي
 حنيفة ومحمد . قال في الهداية ومتى يصير مستلما للصحيح